

المجلس الوطني للتغيير

تجد وطننا الحبيب في حالة إفلاس فعلي، بعد 31 سنة من الإدارة الفوضوية وأكثر من 61 سنة من استقلالها. تشاد غارق في أزمة سياسية، اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل مع الانعدام التام لافاق مستقبلية. نستطيع ان نستخلص الأسباب الجذرية لهذه الأزمة المستدامة

واحد وثلاثون سنة من الظلم والاستبداد ومصادرة السلطة من قبل الرئيس إدريس ديبي؛ إدارة غير رشيدة لموارد الدولة وتشبث أقلية عسكرية فاسدة وغير كفو في سدة الحكم. النهب الممنهج لمصادر الدولة واحتكار اقتصاد الدولة لمصلحة أقلية انتهازية مقربة من الرئيس وحاشيته. تدمير المؤسسة العسكرية، و انشاءت على انقاضها مليشيا مدججة بالسلاح لحماية الرئيس و أعوانه. الإدارة العامة مكتظة بموظفين ليس لديهم شهادات. بل تم تعيينهم بناءً على اعتبارات شخصية. عدم استقلالية الجهاز القضائي و أصبحت بدورها جهاز تابعة للسلطة التنفيذية لمطاردة الخصوم السياسيين.

انعدام الأمن و الإفلات التام عن العقوبة لترويع الأصوات المناهضة لنظام الحاكم. التقييد المفرط للحقوق الأساسية المنصوص في الدستور، و الاعتقالات التعسفية و مطاردة الناشطين في مجال حقوق الإنسان.

التهديد و الاعتداء علي المواطنين الراغبين في خوض الانتخابات الرئاسية و التشريعية. كل هذه الأساليب المناهية للدستور لم تكن كافية الاحتكار بالسلطة، بل طلب من البرلمان التشادي في مايو 2018 بصياغة دستور جديد مبنية على نظام رئاسي مطلق ، و تم إلغاء منصب رئيس الوزراء و المجلس الدستوري و ديوان المحاسبة

تم إجازة الدستور الجديد باسم الجمهورية الرابعة بأصوات لم يتجاوز النصاب القانوني بغية البقاء في سدة الحكم حتي 2033

في ديسمبر 2020 تم تعديل الدستور الجديد لإنشاء منصب نائب رئيس الجمهورية و يتم تعيينه من قبل الرئيس إدريس ديبي

وفقا لنصوص الدستور الجديد تم تحديد السن القانوني للترشح في الانتخابات الرئاسية لمنع الجيل السائد من الترشح في الانتخابات

تدهور الأوضاع الأمنية و تقويض التعايش السلمي من أجل تفكيك النسيج الاجتماعي في البلاد

و بناءا عليه، يتحتم علي القادة السياسيين و والعسكريين و النقابات و تنظيمات المجتمع المدني تحمل مسؤولياتهم للخروج من هذا المأزق ، إلا سوف تقع بلادنا في حرب شامل ، رعبها و بشاعتها تكون كارثية أكثر من حروب الثمانينات القرن الماضي

يتطلب حل الأزمة التشادية عبر حوار شامل بغية الوصول الى المصالحة الوطنية، هذا هو المفتاح الوحيد لتجنب صوملة بلادنا، و لأجل إعادة مؤسسات الدولة و تهيئة الظروف المواتية لمزاولة النشاط السياسي.

من هذا المنطلق بادرت مجموعة من التنظيمات السياسية و العسكرية لإنشاء منصة مشتركة و هم

الرشيد طاهر صالح رئيسا (CCMSR) مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية

دكتور كاجيام جبرين رئيسا (CNLT) المجلس الوطني لتحرير تشاد

دكتور ابكر توليمي رئيسا (CNRD) المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية

آدم التشمي منسقا (FNDJT) جبهة الأمة من أجل العدالة و الديمقراطية في تشاد

آدم سوقي حامد رئيسا (MAR) حركة العمل و النهضة

جدوبوم سعدون رئيسا (MPRD) حركة السلام و التعمير و التنمية

محمد طاهر ناناي رئيسا (NARR) التحالف الجديد لاستعادة الجمهورية

عبدالكريم آدم حقار رئيسا (RFP) تجمع قوي التقدمي

و تم تعيين السيد محمد طاهر علي ناناي ناطق رسمي للمجلس الوطني للغير

و بناءا عليه تم تكوين المجلس الوطني للغير، هذا التحالف الجديد يعتبر قاعدة سياسية تهدف إلي تشكيل جبهة مشتركة بين الأطراف السياسية و العسكرية و ومنظمات المجتمع المدني لمطالبة النظام التشادي بإقامة حوار قومي و شامل للخروج من المعضلة السياسية

و يجب أن يدرك الرئيس إدريس ديبي ، أن حل الأزمة السياسية في تشاد هي عقد مؤتمر شامل و جامع للحوار ، هذا ما دعت إليه الأحزاب السياسية و العسكرية و تنظيمات المجتمع المدني لإخراج البلاد من المأزق الحالي

و توجه المنصة نداء عاجلا لجميع الحركات السياسية و العسكرية و تنظيمات المجتمع المدني للانضمام في هذا المنبر ، للعمل من أجل حوار شامل و بناء و صريح بين مكونات المجتمع التشادي

و في ذات السياق نناشد الرئيس إدريس ديبي بالغاء الانتخابات الرئاسية المقررة إجراؤها في يوم 2021/4/11 لعدم توفر الظروف الملائمة لممارسة الحقوق الدستورية و السياسية

و اخيرا نلتمس الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الأفريقي المساهمة في تفعيل الحوار الشامل في تشاد

حرر في باريس

يوم 2021/04/04